

Distr.: General
16 June 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
البند ١٧ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١١/٦٤ وقرار مجلس الأمن ١٩١٧ (٢٠١٠) والذي مدد المجلس فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١، وطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير على أساس فصلي عن التطورات في أفغانستان، ويستعرض هذا التقرير الحالة في أفغانستان وأنشطة البعثة منذ التقرير السابق المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ (A/64/705-S/2010/127).

٢ - ويقدم التقرير موجزاً للتطورات السياسية والأمنية المهمة خلال الفترة موضوع الاستعراض، ومن بينها عقد مجلس السلام الاستشاري الوطني، والتحضيرات للانتخابات التشريعية الوطنية، ووضع استراتيجية وطنية للشرطة، وكذلك الأحداث الإقليمية والدولية التي تخص أفغانستان.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠.



ثانيا - موجز للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية في أفغانستان

٣ - واصلت حكومة أفغانستان بتصميم متجدد جهودها من أجل تحسين الأمن، وإعادة الدمج، والمصالحة، والتحضيرات للانتخابات البرلمانية، كما واصلت تدعيم التعاون الإقليمي وفقا لتعهداتها في مؤتمر لندن الذي عقد في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في أفغانستان. وتجري حاليا التحضيرات للمؤتمر المزمع عقده في كابول في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، ولمسودة متقدمة لبرنامج السلام وإعادة الإدماج نشرت في نهاية نيسان/أبريل؛ وتتطلب الجحالات الأخرى مزيدا من الاهتمام للدلالة على حدوث تقدم كبير والسماح بالتنفيذ في الوقت المناسب لجدول أعمال الإصلاح الطموح الذي التزمت به حكومة أفغانستان ذاتها.

٤ - ومن أجل التوصل إلى تأييد واسع النطاق لخطتها للسلام، استضافت حكومة أفغانستان المجلس الاستشاري للسلام في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه وشارك فيه ٦٠٠ مندوب من مختلف أطراف المجتمع الأفغاني والمؤسسات الأفغانية. ودُعيت منظمات دولية وسفارات أجنبية لمراقبة الجلستين الافتتاحية والختامية. وكان الهدف من هذا الحدث الذي يقوده الأفغان المساعدة على تحديد إطار للحوار بين الأفغان، وتيسير المناقشات بشأن آليات عملية السلام، ومن بينها برنامج السلام وإعادة الإدماج.

٥ - وقاد وزير التعليم، فاروق واداك، مشاورات مكثفة بشأن الطبيعة التمثيلية للمجلس. وشمل المندوبون أعضاء البرلمان وحكام المقاطعات وأعضاء مجالس المقاطعات وممثلي المناطق، وكذلك ممثلات عن المنظمات النسائية وممثلين للمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والثقافية ورجال الدين والطوائف العرقية ومنها الكوتشيون (الرحل) والهزاريون وجماعات اللاجئين من باكستان وإيران. وقد زاد الرئيس قرضاي حصّة النساء المشاركات من ١٣ إلى ٢٠ في المائة (مما أدى إلى بلوغ عدد النساء المشاركات ٣٤٧ امرأة).

٦ - وقد جرت أعمال المجلس دون أن يعرقلها إطلاق الصواريخ والهجمات الانتحارية التي تم إحباطها. وفي بيان ختامي تضمن ست عشرة نقطة، اعتمد المشاركون مبادرة الرئيس قرضاي بالدعوة إلى حوار وطني بشأن سبل استعادة السلام، وأوصوا بأن تقوم حكومة أفغانستان "بوضع برنامج متعدد الأطراف للسلام" كاستراتيجية وطنية لسلام مستدام. وطلب القرار أيضا إلى الحكومة الأفغانية والقوات الدولية إطلاق سراح الأفغان المحتجزين بناء على "تقارير غير موثوق بها واتهامات لم تثبت"؛ ورفع أسماء المعارضة الأفغانية من قائمة الجزاءات المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)؛ وضمان سلامة وأمن من ينضمون إلى عملية السلام. وأعرب مجلس السلام عن تقديره للمجتمع الدولي لتعاونه في

إعادة بناء أفغانستان، ورحب بالدعم المتواصل المقدم من أجل عملية السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان.

٧ - وتحتوي مسودة برنامج السلام وإعادة الإدماج على نهج متنوعة، من بينها إعادة النظر في قائمة اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، والتوافق السياسي، والنفي إلى بلدان أخرى، والمساعدة الانتقالية للمتمردين المتصالحين كل على حدة، ومشاريع تنمية المجتمعات المحلية، وإنشاء فيلق للزراعة والحفظ، والتدريب على الوظائف، وبرامج للقضاء على التطرف.

٨ - وبصفة عامة، كان رد فعل حركة طالبان على مقترحات السلام والمصالحة سلبياً. وفي ١٨ آذار/مارس، اجتمع وفد من الحزب الإسلامي قلب الدين، بقيادة قطب الدين هلال، مع الرئيس قرضاي وأعضاء البرلمان وأعضاء سابقين في حركة طالبان وبعض ممثلي المجتمع الدولي.

٩ - وتوخياً لأن يكون مؤتمر كابول بمثابة عقد مع الشعب الأفغاني، تعتزم حكومة أفغانستان أن تقدم خطة يقودها الأفغان لتحسين التنمية والحوكمة والأمن، وتشمل برامج ذات أولوية لتحسين تقديم الخدمات. وفي حين أن المؤتمر لن يكون مؤتمراً لإعلان التبرعات، فمن المتوقع أن يجعل المانحون برامجهم مؤيدة لهذه الخطط، وأن يلتزموا بمبادئ فعالية المعونة. وسيجري إعداد هذه الخطط والنتائج الملموسة للمؤتمر عن طريق المجلس المشترك للتنسيق والرصد ولجانه الدائمة.

١٠ - وقد بدأت التحضيرات لانتخابات أيلول/سبتمبر التشريعية بإصدار "المبادئ التوجيهية للتنفيذ". بمساعدة البعثة في ١٧ نيسان/أبريل والمرفقة بالمرسوم الرئاسي بشأن القانون الانتخابي الصادر في ١٧ شباط/فبراير (انظر أيضاً الفرع الثالث أدناه). وقد ساعد ذلك على تخفيض حدة الحوار الدستوري الذي استمر لمدة شهر بين مجلس النواب في الجمعية الوطنية وبين الرئيس بشأن رفض المجلس في ٣١ آذار/مارس للمرسوم، والحجج المضادة التي ساقها الرئيس بشأن مدى دستورية الرفض.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المفوضية الانتخابية المستقلة بتسجيل المرشحين لانتخابات مجلس النواب (٢٠ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو) بدون مشاكل، مما أدى إلى وضع قائمة مبدئية تتألف من ٦٣٥ ٢ مرشحاً، منهم ٤٠٠ امرأة. ويضمن هذا العدد أن المرشحات سيشغلن جميع المقاعد الـ ٦٨ من مقاعدهن المخصصة على الأقل، ومن المرجح أن يحصلن على مقاعد إضافية. وقد ارتفع عدد المرشحات بصورة كبيرة خلال الأسبوع الأخير نتيجة حملة توعية جماهيرية فعالة قامت بها المفوضية. وقد زادت نسبة

المرشحات عند مقارنتها بالانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥، التي خاضها ٢٧٠٧ مرشحين كان من بينهم ٣٢٨ امرأة.

١٢ - ودعت مفوضية الشكاوى الانتخابية في أول قرار لها في ٢٤ أيار/مايو المفوضية الانتخابية المستقلة إلى إسداء النصح إلى ٢٢٦ من المرشحين المستبعدين بشأن أوجه النقص في طلباتهم، وإتاحة الفرصة لهم لتصحيحها. وتمكن مائة وثمانية وثمانون مرشحا من تصحيح طلباتهم وأدرجوا في القائمة المبدئية الثانية.

١٣ - وقد حددت مفوضية الشكاوى الانتخابية الآن المفوضين المحتملين وموظفي الدعم لإنشاء مفوضيات الشكاوى الانتخابية في المقاطعات في جميع المقاطعات وعددها ٣٤ مقاطعة. وفي ٢٩ أيار/مايو، اعتمد الرئيس تعيين ١٣٣ مفوضا لمفوضيات الشكاوى الانتخابية في المقاطعات، من بينهم ٦ نساء. وفي هذه الأثناء، بدأت فترة بت مفوضية الشكاوى الانتخابية في الاعتراضات على قائمة المرشحين في ١٢ أيار/مايو، ومن المتوقع أن تنتهي في ١٠ حزيران/يونيه. وقامت لجنة فحص السجلات الشخصية (المؤلفة من ممثلين عن وزارات الداخلية والدفاع والمديرية الوطنية للأمن) برئاسة المفوضية الانتخابية المستقلة بتقديم أسماء ٨٥ مرشحا إلى مفوضية الشكاوى الانتخابية، موصية بأن ترفع أسماءهم من القائمة المبدئية بسبب صلاتهم بجماعات مسلحة غير قانونية. وقد مُنح هؤلاء المرشحون فرصة للاستئناف أمام مفوضية الشكاوى الانتخابية حتى ٤ حزيران/يونيه. وإضافة إلى ذلك، قدم إلى المفوضية ١٢٦ طعنا آخر على القائمة الأولية للمرشحين للبت فيها، من بينها ٢٤ طعنا متصل بمرشحين يدعى أن لهم صلات بجماعات مسلحة غير قانونية.

١٤ - وفي مجالات أخرى من جدول الأعمال التشريعي للجمعية الوطنية، وافق مجلس النواب في ٢٤ نيسان/أبريل، عقب مداوالات مطولة، على ميزانية وطنية منقحة للسنة المالية ١٣٨٩ (من آذار/مارس ٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١١). وفي ٩ حزيران/يونيه، وافق المجلس على خمسة مرشحين سماهم الرئيس لعضوية لجنة الإشراف على تنفيذ الدستور. وتحتاج هذه اللجنة المدعو إلى إنشائها عملا بالمادة ٥٧ من الدستور الأفغاني والمُتألّفة من سبعة أعضاء إلى خمسة أعضاء لإكمال النصاب ليتمكنها البدء بالأعضاء الخمسة الذين تمت الموافقة عليهم. وما زال يتعين على الرئيس أن يطرح أسماء مرشحين للمناصب الوزارية الشاغرة وقد أصبح عددها الآن ١٢ منصبا باستقالة وزير الداخلية. وفي هذه الأثناء، أدان مجلس الأعيان الأحداث الأمنية التي كانت قد أسفرت عن مصرع مدنيين في أنحاء البلد، مما أدى إلى فتح مناقشات بشأن الوضع القانوني للقوات الأجنبية.

١٥ - ويستلزم تطوير القطاع الأمني في أفغانستان استحداث إطار سياسي شامل يشمل تقييم الأخطار على الصعيد الوطني، الذي هو في حد ذاته أساس السياسة الأمنية الوطنية لأفغانستان والاستراتيجية المقترنة بها. وتعاونت البعثة مع مجلس الأمن الوطني لأفغانستان الذي تقع على عاتقه مسؤولية تنسيق العمل المتعلق باستحداث إطار سياسة القطاع الأمني للحكومة أفغانستان، فقدمت مقترحات ونصائح بشأن صياغة تقييم الأخطار على الصعيد الوطني.

١٦ - كما ساهمت البعثة في وضع الاستراتيجية الوطنية للشرطة والخطوة الوطنية للشرطة. واعتمدت وزارة الداخلية أيضا مخطط ملاك الموظفين (التشكيل) للوزارة وللشرطة الوطنية الأفغانية. ويمثل اعتماد الاستراتيجية الوطنية للشرطة، وهو تعهد قُطع في مؤتمر لندن، خطوة كبيرة نحو إيجاد قوة شرطة وطنية قادرة على خدمة كل من مهام حفظ الأمن المدنية ومهام مكافحة التمرد. وتعكس الخطوة الوطنية للشرطة والتشكيل ضرورة تحقيق التوازن بين زيادة التوظيف وبين الإصلاح الإداري لوزارة الداخلية والشرطة الوطنية الأفغانية. ومن المتوقع من بعثة تدريب حلف شمال الأطلسي، والقيادة المشتركة الأمنية الانتقالية - أفغانستان، وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، أن توفر موارد كافية لمساعدة وزارة الداخلية على مواجهة هذا التحدي المزدوج.

١٧ - وما زالت خطط الحكومة للنمو والإصلاح لتطوير القوات الأمنية الوطنية الأفغانية تمثل أهدافا استراتيجية تدعمها القوات العسكرية الدولية والجهات المانحة على حد سواء. وقد أحرز كل من الشرطة الوطنية الأفغانية والجيش الوطني الأفغاني تقدما طفيفا عن الأهداف المؤقتة، وهما يتقدمان صوب هدي في ١٩٠ ٠٠٠ فرد للشرطة الوطنية الأفغانية و ١٣٤ ٠٠٠ فرد للجيش الوطني الأفغاني بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، و ١٣٤ ٠٠٠ فرد للشرطة الوطنية الأفغانية و ١٧١ ٠٠٠ فرد للجيش الوطني الأفغاني بحلول تشرين الأول/أكتوبر، حسب ما اتفق عليه في مؤتمر لندن.

١٨ - وقد زادت أعداد الأحداث الأمنية عموما زيادة كبيرة بالمقارنة مع الأعوام السابقة وبما يتناقض مع الاتجاهات الموسمية. ويعزى ذلك التحول إلى زيادة العمليات العسكرية في المنطقة الجنوبية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠، والأنشطة الملحوظة للعناصر المناوئة للحكومة في المنطقتين الجنوبية الشرقية والشرقية من أفغانستان. واستمر التركيز العسكري على المنطقة الجنوبية حيث جرت عمليات في وسط هلمند وقندهار. وما زال الهدف الرئيسي يتمثل في توسيع نطاق سيطرة الحكومة الأفغانية. ويعتمد نجاح هذا النهج على التنفيذ في الوقت المناسب لجهود تعزيز الحوكمة وتقديم الخدمات المتصلة بالتنمية الطويلة

الأجل. ويستلزم ذلك زيادة التعاون ومنهجته بين القوات الأمنية الوطنية الأفغانية والوزارات غير الأمنية، وكذلك الدعم المنسق والمتسق والشامل من القوة الدولية للمساعدة الأمنية والمجتمع الدولي.

١٩ - ولا تزال أغلبية الحوادث تشمل اشتباكات مسلحة وأجهزة متفجرة مرتجلة، كل منها مسؤول عن ثلث الحوادث المبلغ عنها. ويشكل الارتفاع في عدد الحوادث التي تنطوي عن استخدام أجهزة متفجرة مرتجلة اتجاهها مثيراً للقلق، بعد أن شهدت الأشهر الأربعة الأولى في عام ٢٠١٠ زيادة في هذه الحوادث بنسبة ٩٤ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها في عام ٢٠٠٩. وتوقع الهجمات الانتحارية بمعدل حوالي ثلاث هجمات أسبوعياً، يقع نصفها في المنطقة الجنوبية. ويُسجل وقوع هجمات انتحارية معقدة بمعدل هجومي في الشهر تقريباً، وهي نسبة أعلى من معدل هجوم معقد واحد شهرياً خلال عام ٢٠٠٩. وقد شُنَّ هجومان من هذه الهجمات في كابل وهلمند واستهدفاً دوراً للضيافة يستخدمها مدنيون دوليون. ويدل الانتقال إلى شن هجمات انتحارية أكثر تعقيداً على تعاظم قدرات الشبكات الإرهابية المحلية المرتبطة بتنظيم القاعدة. وقد نفذ المتمردون تهديداً للسكان المدنيين فقاموا بسبعة اغتيالات أسبوعياً، في المتوسط، جرى أغلبها في منطقتي جنوب البلاد وجنوب شرقها. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٤٥ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها في عام ٢٠٠٩. والاغتيالات التي نفذت في جنوب البلد ضد شخصيات رفيعة المستوى من موظفين مدنيين ورجال دين وشيوخ عشائر في مدينة قندهار (من فيهم نائب رئيس البلدية ورئيس إدارة التعاونيات الزراعية) كان الهدف منها فرض السيطرة على السكان الحضريين.

٢٠ - وفي مؤتمر تالين الذي عقد يومي ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل، وافق وزراء خارجية بلدان أعضاء في الناتو على إطار لنقل المسؤوليات الأمنية تدريجياً من القوات العسكرية الدولية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية، على أساس التقدم المطرد في الأمن وفي قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية، ومع مراعاة عوامل أخرى، بما فيها حالة التنمية والحوكمة وسيادة القانون والتوازن التمثيلي بين المجموعات القبلية والإثنية. وكلف قائد قوة المساعدة الأمنية الدولية والممثل المدني الأعلى للناتو بإعداد خطة وسبيل مشترك للعمل في المستقبل بين الأفغانين وقوة المساعدة الأمنية الدولية من أجل المرحلة الانتقالية سوف يجري عرضهما في مؤتمر كابل. ومن المقرر أن تعرض الشروط المحددة بوضوح للمرحلة الانتقالية في قمة الناتو المزمع عقدها في لشبونة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن الشركاء الدوليين لا يزالون يعملون مع الحكومة الأفغانية حسب التزامات مؤتمر لندن، فإنه من الواضح أن ترتيبات المرحلة الانتقالية يجب أن تراعي تنوع الاحتياجات والظروف المحلية وتنكيف معها. وسيكون من المهم أيضاً كفالة أن تعكس الجوانب غير الأمنية للخطة

الانتقالية أولويات الحوكمة والتنمية في أفغانستان وتتفق معها. وستعمل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان عن كثب مع الشركاء الأفغان والشركاء في قوة المساعدة الأمنية الدولية لدعم هذا الجهد، وذلك عملاً بالتزامات مؤتمر لندن.

٢١ - وواصل كل من حكومة أفغانستان وأصحاب المصلحة الرئيسيين بذل الجهود لإقامة تعاون إقليمي أوسع نطاقاً لما له من أثر إيجابي على الأمن والتنمية في أفغانستان. وشهدت الاتصالات الدبلوماسية بين أفغانستان والبلدان في المنطقة زيادة ملحوظة ورافقتها حوار سياسي رفيع المستوى مع الهند والصين بشأن التعاون الثنائي والإقليمي وتيرة الزيارات المتبادلة مع جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس قرضاي إلى الصين في الفترة الممتدة من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/مارس، ناقش مع القيادة الصينية مسألة مكافحة الإرهاب ووقع عدداً من الاتفاقات في مجال الشراكة الاقتصادية، بما فيها التدريب التقني والتعريفات التفضيلية لبعض الصادرات الأفغانية إلى الصين. وخلال زيارة الرئيس قرضاي يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل إلى الهند، تركزت المناقشات مع رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ على استراتيجية حكومة أفغانستان لبناء السلام.

٢٢ - وفي ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل، عقدت في دبي عملية دبي التي تحظى برعاية كندية. واستعرض المسؤولون الحكوميون لأفغانستان وباكستان وضع تحديث المعابر الحدودية الرئيسية، وناقشوا مسألة بناء ساحة جديدة للجمارك وطريقاً فرعية ووضع استراتيجية جديدة شاملة لإدارة الحدود بغرض استيفاء معايير صندوق النقد الدولي لتحديد الأدوار والمسؤوليات الحكومية بشأن مراقبة الحدود.

ثالثاً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

٢٣ - وصل ممثلي الخاص الجديد، ستافان دي ميستورا، إلى كابل في ١٣ آذار/مارس وبحث على الفور مع حكومة أفغانستان آرائها المتعلقة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، دعماً للملكية والقيادة الأفغانيتين. وفي ضوء المهام ذات الأولوية الواردة في القرار ١٩١٧ (٢٠١٠) والأحداث الرئيسية المقبلة بقيادة الأفغانين (وهي مجلس السلام الاستشاري، ومؤتمر كابل، والانتخابات التشريعية الوطنية)، حددت البعثة أربع أولويات "١+٣" من أجل دعم الدور العام للأمم المتحدة في مساعدة حكومة أفغانستان وشعبها على إرساء أسس السلام والتنمية المستدامين، مع الاستمرار في متابعة الجهود المستمرة بشأن

حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وتشمل الأولويات السياسية الثلاث تقديم الدعم للانتخابات، والمصالحة وإعادة الدمج، والتعاون الإقليمي؛ وتتعلق الأولوية الرابعة باتساق المساعدة.

٢٤ - ولكفالة تشكيل الوجود الميداني للبعثة ورفده بالموارد ودعمه بالإرشادات اللازمة لمواصلة تنفيذ أولويات البعثة، باشر ممثلي الخاص حملة توعية في جميع المناطق. وخلال الزيارة التي قام بها إلى غارديز وخوست ومزار الشريف وقندهار وهرات، حيث التقى بموظفي الأمم المتحدة والمجتمعات والسلطات المحلية، عزز التزام الأمم المتحدة، من خلال وجودها الميداني الموسع، وعلاقتها القديمة مع الشعب الأفغاني، وذلك بغرض مواصلة دورها في مجال التيسير والتوعية في هذه المناطق.

المساعدة الانتخابية

٢٥ - في ٦ آذار/مارس، طلب الرئيس قرضاي من البعثة أن تقدم الدعم التقني واللوجستي من أجل إجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩١٧ (٢٠١٠) وأكد مجدداً الدور القيادي للبعثة في توفير التنسيق العام للدعم الدولي المقدم إلى العملية الانتخابية. إلا أن رفض مجلس النواب في ٣١ آذار/مارس للمرسوم الانتخابي الرئاسي الصادر في ١٧ شباط/فبراير، وما نجم عن ذلك لاحقاً من عدم وضوح في وضع القانون الانتخابي أدى إلى تلكؤ المجتمع الدولي في اتخاذ القرارات المتعلقة بتمويل هذه الانتخابات.

٢٦ - ومن خلال المساعي الحميدة التي يقوم بها ممثلي الخاص، قامت البعثة بتيسير حل النقاش الدائر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وفي أعقاب المشاورات التي أجرتها البعثة مع الرئيس ومكتبه والبرلمانيين والأطراف المؤثرة في المجتمع المدني، أعلنت في ١٧ نيسان/أبريل عن التوصل إلى اتفاق بشأن "المبادئ التوجيهية للتنفيذ" بالتزامن مع مرسوم ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، مما يحدد مجالات الاختلاف الرئيسية بين مرسوم عام ٢٠٠٥ وذلك المرسوم. وتتصل هذه المجالات بما يلي: (أ) تعزيز اللجنة الانتخابية المستقلة؛ (ب) تكوين المفوضية الانتخابية المستقلة وإجراءات التصويت فيها؛ (ج) الأحكام الناظمة لتمثيل المرأة في مجلس النواب المعروف باسم وليسي جيرغا.

٢٧ - وفي ٥ نيسان/أبريل، قام الرئيس قرضاي بتعيين فاضل أحمد مناوي رئيساً جديداً للمفوضية الانتخابية المستقلة، ثم تعيين عبد الله أحمدزاي بصفة كبير موظفي شؤون الانتخابات في ٤ أيار/مايو. ورحب الأفغانيون المعنيون بالانتخابات بهذه التعيينات. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الرئيس تعيين عضوين دوليين قام ممثلي الخاص بترشيح اسميهما في المفوضية الانتخابية المستقلة المؤلفة من خمسة أعضاء: القاضي يوهان كريغلر من جنوب

أفريقيا، العضو السابق في المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا، والسيد صفوت صدقي من العراق، العضو السابق في المفوضية الانتخابية المستقلة للعراق. وقد أنشئت المفوضية الانتخابية المستقلة بموجب مرسوم رئاسي صادر في ١٨ نيسان/أبريل وبدأت عملها بكامل طاقتها مع وصول المفوضين الدوليين في ٢٠ أيار/مايو.

٢٨ - تم توضيح مادة تتعلق بالمقاعد المخصصة للمرأة في البرلمان، بغرض كفالة أن تكون المقاعد الثمانية والستون المخصصة دستورياً للمرأة حداً أدنى وليست حداً أقصى بشأن التمثيل النسائي. وقد تم الحصول أيضاً على ضمانات بأن يذهب المقعد غير المخصص حين تفوز مرشحة لا تستطيع أن تشغل المنصب الانتخابي، إلى المرشحة التالية التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات.

٢٩ - وبناءً على هذا التفاهم، أوصى ممثلي الخاص بأن يفرج المجتمع الدولي عن الأموال اللازمة بحيث يتسنى البدء بتقديم المساعدة التقنية واللوجستية المطلوبة. وقد حظيت وثيقة المشروع النهائية التي توفر مساعدة أكثر تركيزاً من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتأييد بحضور مجتمع المانحين ورئيس المفوضية الانتخابية المستقلة في ١١ أيار/مايو. ويوجد حالياً عجز مالي تبلغ قيمته نحو ٥٠ مليون دولار (من أصل الميزانية الإجمالية المقترحة وقيمتها ١٥٠ مليون دولار) من المتوقع أن يغطيه المانحون بالكامل.

٣٠ - وإذ ستسلم الأمم المتحدة بأن المفوضية الانتخابية المستقلة تقود هذه العملية الانتخابية فإن دور الأمم المتحدة هو أن تعزز القدرات الأفغانية القائمة وتقدم لها المساعدة. وستنسق المساعدة الانتخابية الدولية لدعم اللجنة الانتخابية المستقلة وكفالة اتساق العمليات وفعاليتها في توفير المساعدة الانتخابية. وهكذا سيشرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنسيق الأنشطة الأساسية لإعداد العمليات الانتخابية وإجرائها، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، التخطيط للعمليات، وعمليات الشراء، ووضع الإجراءات والتدريب واللوجستيات. وسوف تنسق أيضاً أنشطة الدعم المكتملة الموجهة إلى أصحاب مصلحة آخرين ذوي أهمية في الانتخابات، على غرار المراقبين والأحزاب السياسية، وتدريب وسائط الإعلام. وسيكون هناك وجود لموظفي البرنامج الإنمائي الدوليين في المراكز الإقليمية الثمانية لو سمحت الحالة الأمنية بذلك. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع المؤسسات الأفغانية في الإصلاح الأطول أجلاً للعملية الانتخابية الذي يكتسب أهمية حاسمة لتعزيز الاستفادة من الدروس المستخلصة من انتخابات عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ووضع إصلاحات انتخابية على الأجل الطويل.

٣١ - وعملاً بقرار المجلس ١٩١٧ (٢٠١٠)، فإن من الأهمية بمكان تعزيز أسس الانتخابات مستقبلاً وإضفاء الطابع المؤسسي على العمليات الديمقراطية في البرنامج الشامل لبناء الدولة.

٣٢ - ويساعد البرنامج الإنمائي حالياً في إنشاء مفوضيات الشكاوى الانتخابية في المقاطعات الأربع والثلاثين جميعها وتعيين موظفيها. والعمل جارٍ لاستقدام موظفين الدعم في المقاطعات الجنوبية الأربع بالرغم من التحديات الأمنية. ولا تزال هناك ١٢ مقاطعة لا توجد فيها بعد مكاتب لمفوضيات الشكاوى الانتخابية في المقاطعات.

إعادة الدمج والمصالحة

٣٣ - واصلت البعثة تقديم الدعم إلى عمليات المصالحة وإعادة الدمج التي يقودها الأفغانيون. ووافق ممثلي الخاص، خلال اجتماعه التمهيدي مع الوزير ستانيزكزي، وهو المستشار الخاص للرئيس ورئيس برنامج السلام وإعادة الدمج، على دعم إطلاق هذا البرنامج. وبناءً على طلب السلطات الأفغانية ووزير التعليم فاروق ورداك، المشرف على التحضيرات لمجلس السلام الاستشاري، قدمت الأمم المتحدة المساعدة التقنية إلى مداوالات المجلس.

٣٤ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل، سلّمت الحكومة الأفغانية أصحاب المصلحة ذوي الصلة موجزاً تنفيذياً لوثيقة مشروع برنامج السلام وإعادة الدمج. ويُقترح هذا الموجز التنفيذي بأن تقوم البعثة بدعم الأمانة المشتركة التي ستخطط للعمليات اليومية للبرنامج وتشارك في اللجنة الإقليمية للمصالحة وإعادة الدمج. واقترح الموجز أيضاً أن تقدم لجنة الأمن الدائمة، التي تشارك حالياً في رئاستها كل من الحكومة والبعثة، توصيات استراتيجية للبرنامج. وقدمت البعثة إسهامات سياسية بشأن تصميم البرنامج. واستضافت البعثة أيضاً الاجتماعات التنسيقية غير الرسمية للمانحين من أجل تيسير فهم مشترك بين الحكومة وشركاها المانحين.

٣٥ - واستقبل ممثلي الخاص أيضاً بالاشتراك مع حكومة أفغانستان وفد الحزب الإسلامي الزائر في مطلع آذار/مارس. بما يتسق مع ولاية البعثة لمساعدة الأفغانين على إيجاد السبل الملائمة لمتابعة الحوار البناء والشامل للجميع، وتعزيز بيئة سياسية مواتية. وفي غضون ذلك، فإن البعثة تقف على أهبة الاستعداد لتيسير الحوار بين ممثلي مختلف الجماعات الإثنية، للمساعدة في المسائل التي تساعد في رفع المظالم السابقة وإزالة المصادر الحالية للتراع أو التوتر.

التعاون الإقليمي

٣٦ - عملاً بالتكليف المسند إلى البعثة لإعطاء الأولوية لدعم العمليات الإقليمية، وتماشياً مع بلاغ لندن، قام ممثلي الخاص في ٨ أيار/مايو بإطلاق مبادرة كابل - طريق الحرير. وتمثل هذه المبادرة التي تشارك في رئاستها وزارة الخارجية الأفغانية منتدىً غير رسمي يناقش فيه سفراء البلدان المجاورة لأفغانستان والقريبة منها ما لدولهم من مصلحة مشتركة في استقرار أفغانستان في الأجل الطويل. وهذا المنتدى الذي يغذي الآليات القائمة، ومن بينها مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان (مؤتمر التعاون)، ويعمل مع مركز التعاون الإقليمي الذي افتتح في ٢٧ أيار/مايو (ويقوم بدور الأمانة لمختلف مبادرات التعاون الإقليمي، ومنها عملية دبي، وبرنامج آسيا الوسطى للتعاون الاقتصادي الإقليمي، ومؤتمر التعاون) على توفير منظور منطلق من كابل ومواكب للمرحلة الراهنة، سوف يهدف إلى المضي قدماً في مبادرات ملموسة شتّى لتعزيز التعاون الإقليمي في المجالات السياسي والأمني والاقتصادي، بما يشمل تدابير بناء الثقة.

٣٧ - وقد استمر ممثلي الخاص في الاجتماع بسفراء ومبعوثي بلدان الجوار والمنطقة لمناقشة القضايا التي تؤثر على علاقاتها الثنائية مع أفغانستان وسبل تقديم الدعم لتحقيق مزيد من الاستقرار والتنمية في أفغانستان. وقد قام بأول زيارته الرسمية لجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية إيران الإسلامية، والاتحاد الروسي، وكلها بلدان إقليمية ومجاورة مهمة ولها علاقات طويلة الأمد وقوية مع أفغانستان ولها مصلحة في استقرار أفغانستان. وتركزت المناقشات التي جرت في كل من العواصم الثلاث على دور الأمم المتحدة وأنشطتها، وأهمية المشاركة الإقليمية، وضرورة فرض السيادة الأفغانية وذلك بأن تتولى هي زمام قيادة عملية تحولها. وتمخضت هذه الزيارات عن استكشاف مزيد من مجالات الاهتمام المشترك حيث هناك إمكانات حقيقية للقيام بمبادرات مشتركة ولتعزيز التعاون في مجالات منها مكافحة المخدرات.

٣٨ - ولاحظ ممثلي الخاص مع التقدير الخطوات الإيجابية التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية على صعيد التصدي لقضايا الاتجار بالمخدرات، وأيد ما أعربت عنه إيران من رغبة في إعادة تفعيل المبادرة الثلاثية التي ثبت أنها تنطوي على إمكانات لإقامة مزيد من التعاون. وأعرب أيضاً عن تقديره لاستمرار باكستان في التعاون بصورة نشطة في إطار "استراتيجية قوس قزح" التي يقوم بتسهيلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأشار إلى ذلك الإنجاز الرائع الذي حققته قوة مكافحة المخدرات بمصادرهما ٨٠٠ ١٥ كيلوغرام - وهو رقم قياسي - من مادة أنهيدريد الأسيتيك في كراتشي في ٢١ آذار/مارس

٢٠١٠. كما رحب ممثلي الخاص بالموقف الإيجابي للاتحاد الروسي حيال التوسّع في إشراك بلدان المنطقة في التصدي لهذه القضية.

اتساق المعونة

٣٩ - إن البعثة وممثلي الخاص مدعوّان، بصفتهم رئيسين مشاركين للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، إلى المساعدة على دعم أولويات حكومة أفغانستان على صعيدي التنمية والحكومة من جانب المجتمع الدولي على نحو أكثر اتساقاً، مع القيام في الوقت ذاته بدعم الجهود الرامية إلى زيادة نسبة المعونات الإنمائية التي يتم إيصالها عن طريق الحكومة، وكذلك الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية والفعالية في استخدام الحكومة لهذه الموارد. وحكومة أفغانستان هي الجهة المنوط بها مهمة تنسيق المعونات وهي المسؤولة عن ذلك، ويتمثل دور البعثة في دعم الحكومة لدى اضطلاعها بهذه المهمة الصعبة، ولا سيما في تحديد أولوياتها ووضع إطار تنسيقي تتولّى أفغانستان قيادته لتلبية هذه الأولويات. وتهدف بعثة الأمم المتحدة إلى تعزيز وتيسير مواءمة أنشطة الجهات الشريكة مع الأولويات الأفغانية، مع لفت الانتباه، عند الاقتضاء، إلى الثغرات ومكامن الازدواجية. وهي تعمل جنباً إلى جنب مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على دعم إيصال المساعدات، ولا سيما دعم قدرة المؤسسات الأفغانية على إيصالها على المستويين الوطني ودون الوطني.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت الحكومة إنجازات كبيرة على صعيد ترتيب أولويات الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية وإيجاد قدرة في مجال الإدارة المالية العامة والمجال الإداري لتنفيذ الاستراتيجية قبل انعقاد مؤتمر كابل. وقد أفضى تحديد مجموعات إنمائية ثلاث إلى تركيز جهود الحكومات على مجموعة مستهدفة من أولويات إعادة الإعمار والتنمية دعماً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وخاصة لأولئك المقيمين خارج المراكز الحضرية. وفي إنجاز فاق التوقعات الأولية لمؤتمر لندن، بات هناك الآن ١٨ وزارة منخرطة في الأنشطة المدرجة ضمن مجموعة الزراعة والتنمية الريفية (ويقودها وزير الزراعة) ومجموعة تنمية الموارد البشرية (ويقودها وزير التعليم) ومجموعة تطوير البنى التحتية والتنمية الاقتصادية (ويقودها وزير المناجم). كما أنشئت مجموعة رابعة، هي مجموعة الحكومة، بيد أنه لم يتم بعد وضع تفاصيل استراتيجيتها القطاعية المحددة الأولويات، وحتى ١ حزيران/يونيه لم يكن قد أُفيد بهوية من سيتولّى قيادة هذه المجموعة. وقد ثبت أن النهج القائم على المجموعات ينطوي على قيادة وملكية وطنيتين لعملية صياغة الإجراءات المتسقة الرامية إلى تلبية احتياجات أفغانستان الإنمائية. كما أنه يفضي إلى اجتماع الوزارات على جهد تعاوني رامي إلى تحديد الأهداف المشتركة، إلى جانب الاضطلاع بالأنشطة ذات الأولوية وتنفيذ

البرامج الوطنية المحددة التكاليف. وقد قامت البعثة بدور نشط في دعم عملية إعداد المجموعات وتحديد الأولويات.

٤١ - وما زال الالتزام الذي أُعلن في مؤتمر لندن بإيصال تمويل التنمية تدريجياً من خلال الميزانية المركزية يشكّل مسألة حرجية في بلد كهذا حيث إن ٨٠ في المائة تقريباً من المساعدة الإنمائية لا يمر من خلال ميزانية الحكومة. وتقتترح وزارة المالية سلسلة من الإصلاحات الطموحة لتحسين إدارة أموال المعونة المدرجة في الميزانية، وهي تغطّي أنشطة تصميم البرامج وتنفيذ الميزانيات وقياس الأداء مقارنة بالنواتج المحددة بوضوح. بالاقتران مع ذلك، تواصل الوزارة سعيها إلى حمل الجهات المانحة على تقديم معلومات مفصلة عن الأنشطة الإنمائية الخارجة عن الميزانية، فبدون هذه المعلومات لا يمكنها التخطيط لاستراتيجية التنمية الوطنية وإدارتها على نحو فعال ويمكن التنبؤ به.

٤٢ - وليس تحسين تبادل المعلومات سوى الخطوة الأولى لإقامة شراكة إنمائية تنطوي على مسألة متبادلة. فيجب أن يكون هذا مصحوباً بمزيد من مواءمة أنشطة المانحين وأولويات الحكومة، مع الانصراف عن المشاريع التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الأجل القصير إلى برامج الاستدامة المتوسطة الأجل. وأهم ما في الأمر أنه قد آن الأوان لأن نلتفت إلى تأثير أنشطتنا الجماعية على حياة المواطن الأفغاني العادي. وفي مؤتمر كابل، ستقترح الحكومة مجموعة من مبادئ تحقيق فعالية المعونة فيما يخص المساعدات الخارجة عن الميزانية وتدابير محدّدة لإقامة الشراكات في مجالات تخطيط وتنفيذ ورصد الأنشطة التي تتولّى قيادتها الجهات المانحة. وستركّز البعثة على دعم هذا الجهد على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات في سياقات من بينها سياق النقل التدريجي للمسؤولية الأمنية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

باء - الحوكمة والعدالة

٤٣ - وافق مجلس الوزراء الأفغاني على مشروع سياسة الحوكمة على المستوى دون الوطني في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠. وتوفّر السياسة الإطار العام للأنشطة البرنامجية التي تقوم بها الحكومة على مستويي المقاطعات والمناطق، وهي أداة لها أهمية حاسمة في بناء قدرة المؤسسات المحليّة على تخطيط الأولويات الوطنية وتنفيذها على نحو خاضع للمساءلة. وتعمل البعثة مع المديرية المستقلة للحوكمة المحلية على وضع الصيغة النهائية لإطار التنفيذ وتسهيل إشراك الجهات المانحة. وستزوّد البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حكام ومجالس المقاطعات كافة، إلى جانب الوزارات المختصة، بالدعم التقني لتنفيذ هذا الإطار.

٤٤ - ومما يحدّ من قدرة الحكومة على التخطيط لعملية التنمية ورصدها وتقييمها بدقّة على المستوى دون الوطني محدودية القدرات والموارد المتوافرة. وقامت البعثة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الموجودة على أرض الميدان، بإجراء دراسة مسحية للوقوف على ما يتوافر الآن لدى أفرقة العمل القطاعية العاملة في المقاطعات من قدرة على تقديم الخدمات وتنسيق الأنشطة الإنمائية. وجرى التعرّف من خلال دراسة البعثة على أربعة اتجاهات تسود عملية التنمية دون الوطنية. فأولاً، تعاق قدرة الحكومة دون الوطنية على التنسيق من خلال أفرقة العمل القطاعية في مواقع عديدة تعمل فيها الآليات دون المستوى المتوقّع. وثانياً، تتجلى أقوى مظاهر تنسيق وتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية في مجالي الصحة والتعليم، بينما التنسيق والتنفيذ في مجال تنمية القطاع الخاص ضعيفان نسبياً. وثالثاً، هناك عدد من المقاطعات يواجه تحديات أمنية كبيرة وليس به أفرقة عمل قطاعية أو ما شابهها من الهياكل التنسيقية. وأخيراً، حيثما جرى تنفيذ برامج لبناء القدرات، سواء عن طريق وكالات الأمم المتحدة أو غيرها من الشركاء، ثبت أن قدرات أفرقة العمل القطاعية على تخطيط الأنشطة القطاعية وتنسيقها ورصدها قد تحسّنت.

٤٥ - وواصلت البعثة جهودها لتنسيق المساعدات المقدّمة من الجهات المانحة من أجل قطاع العدل. وقد انصبّ جلّ التركيز على الأعمال التحضيرية لمؤتمر كأبل. وسيادة القانون واحدة من المجموعات الفرعية الأربع المدرجة ضمن مجموعة الحوكمة، وقد طُلب من مؤسسات العدالة الثلاث إعداد ورقة مشتركة في إطار الأعمال التحضيرية المتصلة بهذه المجموعة. وفي حين أنه من غير المتوقع أن تكون إقامة المشاريع المتعلقة بقطاع العدل قد أُنجزت تماماً قبل انعقاد المؤتمر، فإن البعثة ستواصل عملها مع مؤسسات العدالة ومع الجهات المانحة لتحديد الأولويات المشتركة لإصلاح قطاع العدل من داخل إطار الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدل.

جيم - المساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية

٤٦ - تستلزم خطة العمل الإنساني لأفغانستان لعام ٢٠١٠، التي أُطلقت في شباط/فبراير، ٨٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، لمساعدة أكثر من سبعة ملايين شخص متأثر بالكوارث الطبيعية والتراعات. وبحلول منتصف حزيران/يونيه، كانت خطة العمل الإنساني ممولة بنسبة ٤٥,١ في المائة. وحالياً، تبلغ أموال صندوق الاستجابة للطوارئ ٣,٥ ملايين دولار، علماً أنه مصمّم لتوفير التمويل السريع لحالات الطوارئ المحلية، وتعزيز قدرات استجابة المنظمات غير الحكومية، سواء كانت وطنية أو محلية، وهو يخضع لإدارة

الأمم المتحدة. وقد موّل الصندوق ثلاثة مشاريع بقيمة ٤٩٨ ٠٠٠ دولار تهدف إلى مساعدة السكان المتأثرين بالفيضانات.

٤٧ - وخلال شباط/فبراير، شُرِدَ ٢٧ ٧٠٠ شخص من جرّاء العمليات العسكرية في مقاطعة هلمند. وعملت الوزارات التنفيذية والشركاء المنفذون للأمم المتحدة على تسجيل المشردين وتوفير المساعدة الغذائية وغير الغذائية إلى ٨٨ في المائة من الأسر المشردة. وقدّم برنامج الأغذية العالمي ٩١٢ ٤٩٤ طناً مترياً من الأغذية في شكل حصص إعاشة للأسر المشردة. وبحلول نيسان/أبريل، كانت عودة المشردين بطيئة بفعل استمرار العمليات العسكرية في المنطقة، وارتفاع عدد الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وقلق السكان إزاء هياكل السلطة الجديدة. وتواصل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة رصد الحالة وتحديث خطط الطوارئ وتحديد إمدادات الإغاثة المخزونة في الموقع مسبقاً. وكشف استعراض للاستجابة الإنسانية لعملية هلمند ثلاثة مكامن قوة رئيسية، وهي: (أ) تحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين الوكالات؛ (ب) وتخزين الإمدادات مسبقاً على نحو وافٍ؛ (ج) والتنفيذ الناجح للنظام المشترك للتسجيل والتحقق من التقييمات. وأسهم ذلك في توزيع المساعدة على نحو أسرع وأكثر فعالية.

٤٨ - واستعداداً للعمليات العسكرية التي كانت وشيكة في قندهار، أنشئت لجان الطوارئ التي شاركت فيها وزارات تنفيذية تابعة للحكومة، إلى جانب المنظمات الإنسانية، من أجل مساعدة السكان المشردين وتلبية الاحتياجات الإنسانية. وشملت الاستعدادات توفير مخزونات الإغاثة في الموقع مسبقاً، وتحديث خطط الطوارئ، وزيادة الاتصالات مع قادة المجتمعات المحلية.

٤٩ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير عودة ٤٨ ٠٠٠ لاجئ أفغاني من باكستان، عن طريق برنامج العودة الطوعية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكذلك عودة ٢ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية إيران الإسلامية. ويتلقى كل أفغاني عائد بمساعدة المفوضية منحة نقدية يبلغ مبدّلها ١٠٠ دولار، تبعاً لبُعد المسافة إلى منطقته الأصلية. ولا يزال هناك ٢,٧ مليون أفغاني من المسجلين في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، علماً أن عدداً كبيراً منهم يعيشون هناك منذ أكثر من عقدين من الزمن. وخلال شهر أيار/مايو، وافقت المفوضية وحكومتا أفغانستان وباكستان على تمديد الاتفاق الثلاثي الذي ينظم العودة الطوعية للاجئين الأفغان المسجلين في باكستان حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبموجب الاتفاق، أعادت الأطراف الثلاثة التأكيد على التزامها بالعودة الطوعية للاجئين الأفغان على نحو تدريجي ويحفظ كرامتهم.

٥٠ - وأسفر اندلاع العنف بين قبائل كوتشي وهازارا خلال الفترة المشمولة بالتقرير من في الفترة من ٩ إلى ١٧ أيار/مايو في مقاطعة ورداك عن وقوع أربعة قتلى، وإشعال النار في المنازل والتشريد. وفي ١٨ أيار/مايو، قام وفد حكومي بزيارة المنطقة. ودعا اتفاق مع الأطراف، أُضفي عليه الصفة الرسمية بمرسوم رئاسي في ١٩ أيار/مايو، إلى وقف إطلاق النار، وأمر قبائل كوتشي بمغادرة المناطق المتنازع عليها ووضع ترتيبات لتقديم تعويضات إلى سكان القرى وأفراد قبائل كوتشي الذين أصيبوا بأذى. وفي ٢٥ أيار/مايو، بدأت الهيئة الوطنية الأفغانية لإدارة الكوارث بتقديم المساعدة الغذائية إلى ٢٠٠ أسرة. ووفرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المواد غير الغذائية لحوالي ٢٥٠ أسرة منذ اندلاع النزاع. وتتعامل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة على مستوى المقاطعات والمناطق من أجل تنفيذ المرسوم.

٥١ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل، ضرب زلزال بلغت شدته ٥,٣ درجات مقاطعة سامنغان، مخلّفاً الأضرار والدمار في ٣٠٠٠ منزل. وبالتعاون مع السلطات المحلية، عملت المنظمات الإنسانية بسرعة على توفير الأغذية، والملابس، والمواد غير الغذائية، والمساعدة الطبية. وقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية الإنسانية إلى ١٧٠٠ أسرة دُمرت منازلها. وتزايدت الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الزلزال بفعل الأمطار الغزيرة والفيضانات. واستجابةً للفيضانات الأخيرة التي شهدتها أجزاء عديدة من البلد، بدأ برنامج الأغذية العالمي بتوفير المساعدة الغذائية الطارئة لنحو ١٢٠٠٠ أسرة تأثرت بالفيضانات (٧٠٠٠ شخص) في ١١ مقاطعة وقعت فيها فيضانات.

٥٢ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قدم برنامج الأغذية العالمي البسكويت عالي الطاقة والوجبات الغذائية في المدارس لـ ٦٦٠ ٥٧٦ طفل بهدف زيادة عدد المقيدين وتحقيق الاستقرار على مستوى الحضور. واستخدمت أنشطة "الغذاء مقابل العمل" ما يقرب من ٥٦ ٥٨٠ مشاركاً (٤٧١ ٣٣٩ مستفيداً) في عملية إصلاح قنوات الري، والقنوات المائية، والطرق الفرعية، وغرس شتلات الأشجار. وعلاوة على ذلك، تلقى ١٠٠٠ شخص، أغلبهم من النساء، تدريباً على المهارات.

٥٣ - واحتُفل باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام في ٤ نيسان/أبريل بحضور ممثلي الخاص. وبين شهري كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٠، دُمّر المركز الأفغاني لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تدعمه الأمم المتحدة، والجهات الشريكة له، ٧٢٧٩ لغماً مضاداً للأفراد، و ٢٩٢ لغماً مضاداً للدبابات، و ٢٧٢ ٠٨١ متفجرة من مخلفات الحرب؛ وأزال المركز المتفجرات من مخلفات الحرب من ٣٣ مجتمعاً محلياً، ووفّر التوعية

بمخاطر الألغام إلى ٤٦٢ ١٣٥ امرأة وفتاة، وإلى ١٨٠ ٦٠٤ رجال وصبيان في جميع أنحاء أفغانستان. وبحلول ٣١ أيار/مايو، أزال المركز والجهات الشريكة له المتفجرات بنسبة ٤٣ في المائة من المناطق الخطرة المعروفة في أفغانستان، وعددها ٧٣٦ ١١ منطقة.

٥٤ - وألقى يوم الصحة العالمي الذي يُحتفل به في ٧ نيسان/أبريل، وأسبوع التلقيح الذي يبدأ في ٢٤ نيسان/أبريل، واليوم العالمي للملاريا الذي يُحتفل به في ٢٥ نيسان/أبريل، الضوء على التقدم الذي أحرزته الحكومة لكفالة حماية الأطفال من الأمراض الفتاكة في جميع أنحاء البلد. وبفضل المساعدة التي قدمتها اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، يقوم أكثر من ٢٧٠٠ مطعم الآن بتوفير خدمات التحصين الروتينية من خلال المراكز الصحية الثابتة، وبرامج التوعية، والأنشطة المتنقلة عبر أنحاء البلد. وفي شباط/فبراير بدأ التلقيح ضد شلل الأطفال لعام ٢٠١٠، في إطار ست جولات شملت ٧,٧ ملايين طفل خُطط لتلقيحهم هذا العام - أي بزيادة ٢٠٠ ٠٠٠ طفل بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩.

٥٥ - ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على رصد المرض الذي يؤثر على محصول الخشخاش في جنوب البلد، وقد أشارت النتائج الأولية إلى أنه لم يؤثر على المحاصيل (المشروعة) الأخرى. ويُجري وزير مكافحة المخدرات، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والجهات الشريكة، مسحاً لتقييم مدى انتشار الآفة الزراعية وأثرها على المحصول والأسعار. وثمة عامل مثير للقلق قد يؤثر على محصول عام ٢٠١١ وهو المضاربة بالأسعار الناجمة عن انعدام الأمن بالإضافة إلى آفة الأفيون. وصدرت نتائج أول مسح للقنب في أفغانستان في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠. وتقدر مساحة زراعة القنب في أفغانستان بما يتراوح بين ١٠ ٠٠٠ و ٢٤ ٠٠٠ هكتار، مما يشير إلى طاقة إنتاجية تتراوح بين ١ ٥٠٠ و ٣ ٥٠٠ طن من راتنج القنب سنوياً. وتدل هذه النتائج على أن زراعة القنب منتشرة على نطاق واسع في ١٧ محافظة من أصل المحافظات الأفغانية الـ ٣٤. وتواصل الاتجاه الإيجابي المتمثل في حظر المخدرات، بتسجيل زيادة كبيرة في حجم وعدد عمليات المصادرة على الحدود الغربية لأفغانستان. وفي الوقت نفسه، تعززت عملية "الأفغنة"، منذ أن أصبحت شرطة مكافحة المخدرات في أفغانستان، للمرة الأولى، شريكاً نشطاً في تنسيق اجتماع دولي لإنفاذ القانون المتعلق بالخطر، الذي أثمر عن تعزيز التنسيق الإقليمي وكان وراء إطلاق عدة عمليات. وأُعد برنامج لتدريب المدربين على مكافحة المخدرات في أكاديمية التدريب، وتمخضت عنه الملكية الأفغانية للتدريب على الأنشطة المستقبلية في الأكاديمية. وقدمت وزارة مكافحة المخدرات أول إحاطة للمجتمع الدولي، وهي عملية ستتكرر على أساس منتظم.

دال - حقوق الإنسان

٥٦ - لا تزال ولاية البعثة المتمثلة في رصد وتنسيق الجهود الرامية إلى حماية المدنيين ودعم حقوق الإنسان على نطاق أوسع، ولا سيما حقوق المرأة طبقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والأطفال، تُعد من الأولويات. وعقد ممثلي الخاص محادثات مع المفوضية الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، والشبكات النسائية، والمنظمات غير الحكومية، وممثلي المجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، من أجل كفالة أن تُؤخذ أصوات الشعب الأفغاني في الحسبان في العمليات الجارية بقيادة أفغانستان. وتدعم البعثة مبادرات الدعوة الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار وكفالة أن تبقى مسألة حقوق المرأة ضمن الأولويات.

٥٧ - ووثقت البعثة بين شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٠، ٣٩٥ إصابة ذات صلة بالتراع في صفوف المدنيين، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ١ في المائة قياساً بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٩. وما زالت العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عن أكبر نسبة من الإصابات في صفوف المدنيين، التي ارتفعت إلى ٧٠ في المائة، من ٦٧ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي غالبية الحوادث، استهدفت العناصر المناوئة للحكومة مجموعة واسعة من المدنيين بعمليات الاغتيال والختف والإعدام. وتسببت العمليات التي شنتها القوات الموالية للحكومة في وقوع إصابات بين المدنيين نتيجة لحوادث "تصعيد استخدام القوة"، التي قُتل أو جُرح فيها مدنيون عند نقاط التفتيش العسكرية، أو بالقرب من القوافل العسكرية. وشملت التدابير الرامية إلى التقليل من هذه الإصابات، شن حملة إعلامية مكثفة بشأن إشارات الإنذار التي تطلقها القوافل العسكرية، والتسليم السريع لوسائل الإنذار الإضافية غير الفتاكة، وتكرار التوجيه التعبوي الصادر عن قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية في تموز/يوليه ٢٠٠٩ للحد من استخدام القوة.

٥٨ - وأثارت عدة بلدان مساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية تحفظات وطنية على الإجراءات التشغيلية الموحدة لعام ٢٠٠٦ للقوة الدولية للمساعدة الأمنية بشأن احتجاز أفراد من خارج القوة الدولية، والتي تنص على فترة زمنية أقصاها ٩٦ ساعة لاحتجاز أشخاص عند إجراء عمليات عسكرية، ينبغي بعدها للقوة الدولية إما أن تطلق سراح المحتجزين أو تنقلهم إلى السلطات الأفغانية. ومن المهم في هذا الصدد أن يكون أي احتجاز مطول تقوم به السلطات الأفغانية مصحوباً برقابة قضائية/قانونية مناسبة.

٥٩ - وفي ٩ أيار/مايو، قام فريق التنسيق في مجال العدالة الانتقالية بتنظيم "مجلس لإنصاف الضحايا" لتوفير منتدى للضحايا يروون فيه ما اختبروه من انتهاكات ومعاناة، وتحديد كيفية

معالجة الفضائع الموروثة، وذلك في إطار عملية السلام والمصالحة. وفي بيان ختامي، دعا المشاركون الحكومة إلى تنفيذ خطة العمل للسلام والعدالة والمصالحة، واتخاذ تدابير ملموسة لإنهاء الإفلات من العقاب، وإلغاء قانون العفو، وإدراج آراء الضحايا في عملية السلام والمصالحة.

هاء - حماية الأطفال

٦٠ - قامت فرقة العمل القطرية بتوثيق ما يزيد على ٤٢٠ واقعة انتهاك جسيم لحقوق الأطفال، والتحقق منها. وتعرض ثلاثمائة واثان وثلاثون طفلاً للقتل أو التشويه نتيجة أعمال عنف متصلة بالتراعات، وهو معدل أعلى منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ناتج بالدرجة الأولى عن زيادة النشاط العسكري في هلمند والمحافظات الشرقية والشمالية الشرقية. وتسببت الزيادة في استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية التي تشنها عناصر مناهضة للحكومة في حوالي ٦٠ في المائة من إصابات الأطفال. ولقي أربعة وعشرون طفلاً مصرعهم في تبادل لإطلاق النار بين عناصر مناهضة للحكومة وقوات موالية للحكومة.

٦١ - وازدادت الهجمات على المدارس زيادة مطردة في جميع أنحاء البلد، وبلغت أقصى ارتفاع لها في مناطق الشمال، والشمال الشرقي، والجنوب، والوسط. وتسببت العناصر المناهضة للحكومة في اثنين وسبعين في المائة من الحوادث، ومن بينها تخويف الطلبة والمعلمين؛ ووضع أجهزة متفجرة مرتجلة في المدارس؛ واختطاف موظفي المدارس وضربهم وقتلهم؛ وإشعال الحرائق عمداً وغيرها من هجمات العنف المستهدفة للمدارس.

٦٢ - ومثل تجنيد الأطفال في قوات الأمن الوطنية الأفغانية ومبادرات الدفاع الحلية مثاراً للقلق. وعلى الجانب الإيجابي، أصدر وزير الداخلية أمراً تنفيذياً في ٢٥ نيسان/أبريل لمنع تجنيد الأطفال في الشرطة الوطنية، وباتخاذ تدابير تأديبية ضد القادة الذين يُجنّدون أطفالاً.

واو - مسائل متعلقة بعمليات البعثة ودعم البعثة وأمنها

٦٣ - قامت البعثة باستعراض هياكلها، فأعادت تنظيمها من أجل تنفيذ ما يُحدّد من أولويات بمزيد من الفعالية، وضمان توافر القدرات البرنامجية الحاسمة الأهمية، مع اتخاذ جميع التدابير لتخفيض تعرّض الموظفين للمخاطر الأمنية المتزايدة. وما زال توفير خدمات دعم للبعثة على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية يواجه تحديات بسبب المتطلبات التي نشأت بعد وقوع هجوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ على دار ضيافة بختار في كابل، ويحدّد من توفير هذه الخدمات كذلك القيود المتكررة المفروضة على التنقل، ونقص عدد الموظفين.

٦٤ - وما زال ما يرد من تقارير عن تهديدات حقيقية تشكلها العناصر المناوئة للحكومة يذكر كيانات الأمم المتحدة الموجودة في أنحاء البلد كأهداف محتملة لمزيد من الهجمات. كما أن استمرار التخويف المباشر وحالات اختطاف الموظفين الوطنيين العاملين مع الجهات المانحة للمعونة، ما زال يعوق تقديم خدمات البرامج في الميدان. ونتيجة للتعاون الوثيق بين وزارة الداخلية وشيوخ المجتمع المحلي، أُطلق سراح موظفي الأمم المتحدة الأفغان الخمسة الذين اختطفوا في ١٥ نيسان/أبريل في محافظة بغلان، وعادوا إلى أسرهم بسلام في ١٨ أيار/مايو.

٦٥ - ويؤدي اضطراب الأجواء الأمنية إلى زيادة المخاطر الأمنية التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة، وأصولها وعملياتها. وبناء على طلب المقر، أجرت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري استعراضاً بهدف تحديد الأنشطة ذات الأهمية الحرجة بحيث تستلزم وجود موظفين دوليين عند موازنتها بالتهديدات الأمنية القائمة. وبينما عاد كثير من الموظفين إلى البلد من الذين جرى نقلهم بعد الهجوم الذي وقع على دار ضيافة بختار، فقد استعرضت البعثة مستوى ملاك موظفيها بهدف ضمان توفير أماكن عمل آمنة لأولئك الموظفين الموجودين في البلد. ولم يتوقع الاستعراض حدوث انخفاض ملموس في العدد الفعلي للموظفين الفنيين في أفغانستان في أي وقت من الأوقات.

٦٦ - وتعمل البعثة على توجيه المكاتب الميدانية لدعم الأولويات "١+٣"، وعلى وجه الخصوص تعزيز الاتساق في أنشطة المعونة وتيسيرها على صعيد المحافظات عن طريق دعم أنشطة السلطات المحلية في مجالي الحوكمة والتنمية، بوسائل من بينها بناء القدرات؛ وتعزيز الأداء باتباع نهج موحد لكيانات الأمم المتحدة حيثما تسمح الظروف بذلك؛ وتيسير تحقيق الاتساق بين الجهات المانحة مع أولويات الحكومة في الميدان.

٦٧ - والتحدي الأكبر الأوحده الذي يواجهه دعم البعثة عند تنفيذ الولاية، وبخاصة في المواقع الميدانية، هو الشرط الجديد بالوفاء بالمعايير الدنيا للأمن في أماكن الإقامة. ولا تفي مواقع كثيرة بهذه المعايير، وبناءً عليه تضطلع البعثة بتنفيذ برنامج قوي لتعزيز الأمن. وبينما يجري ذلك، يجب توخي الحرص في تحديد توقيت استقدام موظفين لشغل الوظائف الشاغرة، وبخاصة الوظائف الدولية، وذلك لضمان توافر مكاتب وأماكن إقامة آمنة، وأيضاً للتوافق مع التوصيات الناشئة بشأن درجة الأهمية الحاسمة لكل برنامج بذاته. وتشتمل التعزيزات الأمنية اللازمة في المكاتب وأماكن الإقامة من أجل تحقيق المستوى الأمثل من نظام تخفيف المخاطر الأمنية المعزز، ليس على إضافة جدران على شكل حرف T فحسب، بل تشتمل أيضاً على اعتبارات أكبر من قبيل إدخال تحسينات على شبكة الاتصالات

وتكنولوجيا المعلومات، وتوفير خدمات جوية محددة الهدف، وتوفير حراس دوليين مسلحين داخل المجمعات السكنية.

٦٨ - وتذكر الدول الأعضاء أن ميزانية البعثة لعام ٢٠١٠ قُدمت مباشرة في أعقاب الهجوم على دار ضيافة مختار في كابل الذي وقع في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وأن الميزانية قد وُضعت في سياق تقييم المخاطر الأمنية الساري قبل وقوع الهجوم. وكانت الأموال المقترحة كافية لتغطية الاحتمالات الواردة في الأشهر القليلة التالية، بينما كان يجري استعراض لتحديد التعزيزات الأمنية الإضافية التي سيلزم إجراؤها. وقد كان ما أبدته الدول الأعضاء من نظر إيجابي إلى الاحتياجات الإضافية من الموارد لتأمين بضائع ومعدات وخدمات متعلقة بالأمن، موضع تقدير كبير من جانب الأمانة العامة.

٦٩ - وتحسّن معدل استقدام الموظفين منذ تفويض البعثة بصلاحيّة إصدار عروض توظيف تقتصر على الخدمة في البعثة، بينما يجري إنجاز عملية المجلس الاستعراضي المركزي في الميدان. وفي ٣٠ آذار/مارس، كان معدل شغور الوظائف الدولية ٤٢ في المائة، ومعدل شغور الوظائف الوطنية ٣٨ في المائة؛ وحتى ١٦ أيار/مايو انخفض هذان المعدلان إلى ٣٩ في المائة و ٣٠ في المائة على التوالي. بيد أن استقدام الموظفين لا يزال مسألة تدعو للقلق، وذلك يعود جزئياً إلى إحجام المرشحين للوظائف عن الالتزام بالخدمة في منطقة تحفها مخاطر أمنية شديدة وبسبب عدم مواءمة شروط الخدمة وبسبب اشتراط ضمان توافر سكن آمن قبل إصدار عروض نهائية وبدء السفر. ويتجلى التحدي في استقدام الموظفين والاحتفاظ بالمستوى الكافي من الموظفين لتنفيذ الولاية من خلال الأرقام التي تمثل الفترة من كانون الثاني/يناير وإلى نيسان/أبريل ٢٠١٠. ووصل ٢٨ موظفاً جديداً أثناء هذه الفترة؛ غير أن هذا الرقم قابله رصيد سلمي تمثل طي ٢١ حالة رفض للعرض و ٢٤ حالة انتهاء الخدمة. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتحسين شروط الخدمة وتعجيل معدل استقدام الموظفين. وإني أتطلع أيضاً في هذا الصدد إلى التوصل لنتائج إيجابية في المناقشات المقبلة في الجمعية العامة بشأن إدارة الموارد البشرية، وبخاصة مسألة شروط الخدمة.

٧٠ - ويجري وضع خطة لنقل عمليات دعم معينة إلى الكويت لجعلها في مكان واحد مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على الأرجح في الربع السنوي التالي. والهدف هو تقليل العدد الكلي لموظفي البعثة في أفغانستان، دون المساس بالدعم المقدم لتنفيذ ولاية البعثة. وتتوخى هذه الخطة أيضاً تحسين قدرات الاتصال وتوسيعها، وإنشاء قاعدة خارج منطقة البعثة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال. والأهم من ذلك، هو أن مكتب الدعم هذا سيوفر قاعدة عمليات جاهزة للخدمة إذا ما نشأت الحاجة إلى نقل موظفين من أفغانستان مؤقتاً لأسباب أمنية فضلاً عن إخلاء أماكن إقامة تشتد الحاجة إليها في أفغانستان.

رابعاً - الملاحظات

٧١ - منذ تقريره السابق (A/64/705-S/2010/127)، لم تتحسن الحالة الأمنية العامة. فقد تواصلت الهجمات العشوائية التي تشنها العناصر المناهضة للحكومة ضد الأهداف المدنية، وممثلي الحكومة وأفراد القوات العسكرية الدولية. واستمر الاتجاه المثير للقلق لتزايد حودث الأجهزة المنفجرة المرتجلة ووقوع هجمات انتحارية معقدة. وتكثفت أيضاً العمليات العسكرية.

٧٢ - وبالرغم من البيئة الأمنية غير المستقر، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عدة تطورات إيجابية في القطاعات المدنية منذ أن أخذت حكومة أفغانستان زمام القيادة في دفع العملية السياسية، ووضع نهج تدريجي لتنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الرامية إلى مسك أيداف أفغانية بشؤون الأمن والحكومة والتنمية، أي الأركان الثلاثة للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية التي وضعت في مؤتمر لندن.

٧٣ - ومما يشجعني، حالة تأهب المؤسسات الانتخابية لإجراء انتخابات الجمعية الوطنية التي ما زال من المعتمد عقدها في ١٨ أيلول/سبتمبر. وقد اضطلعت اللجنة الانتخابية المستقلة الأفغانية بأنشطتها تحت قيادتها الجديدة بدينامية متجددة وفي كنف الاستقلالية. وأرست اللجنة الأفغانية المعنية بشكاوى الانتخابات دينامية عمل إيجابية فيما بين أعضاء مفوضياتها الأفغان والدوليين، وتعاونت اللجنتان كلتاهما على الانتهاء دون حوادث من فترة تقديم طلبات الترشيح. ومن شأن وجود مؤسسات انتخابية أفغانية معززة في الريادة أن يعطي ثقة أكبر في العملية الانتخابية للجمهور، ويساهم في تحسين الانتخابات وإكسابها مزيداً من المصداقية. ويسرني بوجه خاص أن تتضمن القائمة الأولية للمرشحين أسماء ٤٠٠ امرأة. ويجب توفير الأمن الكافي لمن لتأمين وصولهن إلى العملية الانتخابية على قدم المساواة مع الرجل. وسيظل أمن الانتخابات مسألة حرجية ويجب أن توازن اللجنة الانتخابية المستقلة بين أمن مراكز الاقتراع والحاجة إلى فتح باب وصول جميع الأفغان إلى الانتخابات. ويجب ألا نغفل في الأثناء أن العملية الانتخابية تتواصل إلى ما بعد اقتراع عام ٢٠١٠. ولنن حقق بعض التحسينات خلال الأشهر الماضية، فإن هناك حاجة أيضاً إلى إصلاحات أشمل وطويلة الأجل. وآمل في أن يدرج هذا الأمر في جدول أعمال الرئيس والبرلمان الجديد.

٧٤ - ومما أثلج صدري، نتائج مجلس الأعيان التي تعد خطوة لبسط الأيدي نحو جميع الأفغانين لإقامة حوار شامل يرمي إلى تحقيق الاستقرار والسلام في أفغانستان. وتوיד الأمم المتحدة مثل هذه الجهود الوطنية المنحى لإنهاء النزاع في أفغانستان، وتظل ملتزمة تماماً بالتعاون مع السلطات الأفغانية وأبناء الشعب الأفغاني في سعيهم من أجل إقامة مجتمع سلمي

يشرك الجميع. فالتأييد الواسع النطاق لبرنامج للسلام وإعادة الإدماج وإنشاء مجلس للسلام يتولى متابعة الحوار فيما بين الأفغان، إنما يشكل فاتحة جيدة يجب أن تتبعها تطورات أخرى تصب نحو تحقيق عملية المصالحة. وإن ممثلي الخاص والبعثة على استعداد لأن يبذلا بناء على طلب الحكومة، مساعيهم الحميدة ويمددا يد العون السياسي لدعم تنفيذ هذه العمليات التي يقودها أبناء أفغانستان. وهناك توافق آراء واسع النطاق على أن التراجع الأفغاني يتطلب حلا إقليميا تؤيده البلدان المجاورة. ذلك أن من مصلحة جميع البلدان المجاورة في المنطقة أن تصبح أفغانستان بلدا يعمه الاستقرار والسلام والإزدهار. وإن ممثلي الخاص والبعثة مستعدان لإتاحة فرص الحوار فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتسهيل المناقشات التي يمكنها أن تساهم في عملية السلام في أفغانستان.

٧٥ - وقد قامت حكومة أفغانستان الآن ببلورة رؤيتها لمؤتمر كابل الذي طلب إلى الولايات المتحدة أن تشارك في رئاسته. وبتقديم المساعدة للحكومة لزيادة تدفقات المعونة المقدمة من خلال الميزانية لتحسين فعالية المعونة الخارجة عن الميزانية، وبالتحول الناجح نحو زيادة سيطرة أبناء أفغانستان على الأمن والحكومة والتنمية، ستدعم البعثة الحكومة في تحقيق العقد الذي تعتزم إبرامه مع الشعب الأفغاني في مؤتمر كابل.

٧٦ - ويشكل اتساق المعونة مقياس الفعالية الجماعية. ومن خلال العمل على دعم الحكومة وبالالتزام مع جميع الشركاء يمكننا إيجاد جهود معونة متسقة بحق، على أساس التزامات متبادلة تحسّن ما يقدم من خدمات إلى جميع الأفغان. ومن المهم غاية الأهمية أن يبرهن المجتمع الدولي على التزامه الطويل الأجل بإعادة تنظيم موارد الجهات المانحة خدمة لبرامج ذات أولوية وطنية يمسك الأفغان بزمامها وقابلة للتحقيق وذات مصداقية.

٧٧ - وتعتزم الحكومة وضع آليات لتنفيذ مبادئ العطاء الصالح. وسيجري تأكيد الحاجة الماسة إلى دعم مستدام ومتسق في مجال بناء القدرات على الصعيدين الوطني ودون الوطني لتمكين الحكومة من تنفيذ خططها ذات الأولوية. وكلا الشرطين المسبقين حاسم لتعزيز الثقة المتبادلة في ما سيمثل شراكة متجددة لدعم خريطة طريق تدريبية ترسمها أفغانستان بعد مؤتمر كابول المقرر عقده في ٢٠ تموز/يوليه.

٧٨ - ورغم النمو الكبير وخطط الإصلاح المتعلقة بتطوير قوات الأمن الوطنية الأفغانية، ما زالت البيئة الأمنية غير مستقرة. واتباع نهج شامل لإصلاح قطاع الأمن يحتاج إلى دعمه بحوكمة فعالة وتحقيق تقدم تدريجي في العملية السياسية لموازنة الجهود العسكرية المركزة. وما زالت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تدعو جميع الأطراف المعنية إلى وضع سلامة المدنيين في المقام الأول.

٧٩ - وتلتزم البعثة بالعمل مع الحكومة ومع قوة المساعدة الأمنية الدولية في العملية الانتقالية وهي تسير في المقر وعلى صعيد الميدان. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة الدعوة إلى اتخاذ ترتيبات تأخذ في الاعتبار تنوع الاحتياجات والظروف المحلية، ومبادئ بناء القدرات المرتبطة بالأولويات والعمليات الوطنية الأفغانية، واتباع نهج منصف نحو بناء دولة تقوم بمهامها. وهذا عام حاسم في انتقال أفغانستان وعلى البعثة أن تركز جهودها على مجموعة محدودة من المهام ذات الأولوية التي يمكنها أن تحقق فيها أكبر قيمة مضافة وتنجز أعمالها على نحو فعال. وتلتزم الأمم المتحدة بمواصلة وجود طويل الأمد في أفغانستان. وسيطلب الإبقاء على وجود فعال تكريس موارد إضافية كبيرة ومستمرة لأمن الموظفين التابعين لي. ومن دواعي تفاؤلي النهج الاستباقي الذي اتخذته قيادة البعثة للتخفيف من المخاطر الأمنية المحدقة بالموظفين.

٨٠ - وسيقدم سنويا تقييم للتقدم المحرز مقابل النقاط المرجعية لقياس وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة ليتزامن مع تحديد الولاية في آذار/مارس.

٨١ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بوصول ممثلي الخاص الجديد، ستافان دي ميستورا، ونائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية، مارتن كوبلر، إلى البعثة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للرجال والنساء العاملين مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأسرة الأمم المتحدة في أفغانستان على تفانيهم والتزامهم.